

القمة الثانية للدول العربية ودول أمريكا الجنوبية:

إعلان الدوحة يدعم اقتراح خادم الحرمين بإنشاء مركز دولي لمكافحة الإرهاب

ربيع شاهين ، الدوحة

الصراع العربي - الإسرائيلي

وعبر إعلان الدوحة عن القناعة العربية بأهمية التعاون في إطار جنوب-جنوب، كإلية فعالة لتعزيز بناء القدرات وتبادل الخبرات في المجالات ذات الصلة مثل التنمية والإبداع ومكافحة الفقر والإرهاب أيضا عن القناعة بأهمية تعزيز التعاون الثلاثي الذي يسمح للمانحين بتعزيز برامج ومبادرات التعاون الجنوب ، الجنوب، كما أعاد التأكيد على ضرورة بناء علاقات دبلوماسية وكثيفة بين دول المنطقتين من شأنها المساهمة في معالجة علاقات دولية أكثر عدالة وإنشاء إطار جديد للتعاون الدولي القائم على التكافؤ والمساواة والسعي لتعزيز فضاء مشترك بين دول المنطقتين يؤسس لشراكة حقيقية.

ويؤكد إعلان الدوحة عن القمة العربية اللاتينية أنه من أجل تحقيق السلم والأمن والاستقرار في العالم، فإن التعاون بين الإقليمين ينبغي أن يقوم على أساس الالتزام بالصكوك متعددة الأطراف واحترام القانون الدولي ومراعاة حقوق الإنسان ، والقانون الإنساني الدولي ، وإعادة التأكيد على الالتزام الكامل باحترام مبادئ سيادة الدول ووحدة أراضيها والتسوية لكافة النزاعات الدولية وخاصة النزاعات والقضايا الإقليمية والثنائية وفقا للقانون الدولي وميثاق الأمم المتحدة والتزاما بالتطبيق الكامل لكل قرارات الأمم المتحدة دون انتقائية.

وحول التنسيق في المجال السياسي فقد أكد إعلان الدوحة مجددا الحاجة إلى تحقيق سلام شامل وعادل ودائم في منطقة الشرق الأوسط على أساس مبدأ الأرض مقابل السلام ووفقا للمقرارات ذات الصلة التي اصدرها مجلس الأمن والجمعية

دعوا إعلان الدوحة اقتراح خادم الحرمين الشريفين الملك عبدالله بن عبدالعزيز حول إنشاء مركز دولي لمكافحة الإرهاب، وسعى إلى تنسيق الجهود بين المجموعتين في المجالات السياسية والثقافية والاقتصادية والعلمية والتعليمية والاجتماعية وكذلك في مجال حوار الحضارات، في إطار مواصلة العمل على تعزيز العلاقات العربية ، اللاتينية، والاستفادة من فرصها المتاحة وتنسيق الجهود بين المجموعتين لإقامة تجمع قوي يمكن من خلاله تبادل المصالح المشتركة في إطار علاقات بناءة . ويعبر الإعلان عن الارتياح العربي لتطور العلاقات بين الإقليمين والحوار المكثف الذي تحقق منذ مؤتمري القمة الأولى للدول العربية ودول أمريكا اللاتينية والذي شكل إطارا للتعاون في المجالات الرئيسية خاصة الاجتماعات المشتركة لوزراء الدول العربية ودول أمريكا اللاتينية المسؤولين عن الثقافة والشؤون الاقتصادية والشؤون البيئية والشؤون الاجتماعية والموارد المائية، والتي وضعت الخطوط العريضة لخطة العمل التي تشكل أساسا للتعاون بين الإقليمين.

ورحب الإعلان بمبادرة الجامعة العربية والاتحاد الأفريقي لحل أزمة دارفور وأربح عن تأييده للجنة دارفور برئاسة وزير خارجية قطر وعمرق موسى أمين عام الجامعة العربية ورئيس مفوضية الاتحاد الأفريقي جين بونغ وفي هذا الصدد الإعراب عن التقدير لشراع الأقليمي والدولي للمبادرة ودعوة كافة الفصائل السودانية إلى التجاوب الإيجابي مع المبادرة لضمان نجاحها والترحيب بالتفاق حسن النوايا وبناء الثقة الذي وقعته الحكومة السودانية مع حركة العدل والمساواة لتحقيق هدنة عاجلة لإنهاء الصراع في إقليم دارفور والدعوة ببناء السلام لإزمة دارفور والتشديد على أولوية بناء السلام وإبرام أهمية دور العملية الهجين للاتحاد الأفريقي والأمم المتحدة في دارفور وفي هذا الصدد وأهمية اضطرار حقوق الإنسان في دارفور ودعوة كل الأطراف للتعاون مع المجتمع الدولي من أجل التأكيد على احترام القانون الإنساني الدولي.

ونص إعلان الدوحة على إدانة الإرهاب بكافة أشكاله ومطاعره ورفض ربط الإرهاب بشعب أو دين أو عرق أو ثقافة معينة وشدد على ضرورة التصدي ضمن منظمة الأمم المتحدة والمنظمات الإقليمية المعنية على أساس من الاحترام للأهداف ومبادئ ميثاق الأمم المتحدة والالتزام بالصارم بالقانون الدولي ومبادئ حقوق الإنسان والتأكيد مجدداً على أهمية تعزيز التعاون والتفسيق في تبادل الخبرات والمعلومات وتطوير القدرات لتأجيزة التخصص بتكافة الإرهاب والدعوة إلى عقد مؤتمر دولي خصص منطلة الأمم المتحدة لدراسة هذه الظاهرة ووضع تعريف لجريمة الإرهاب والأخذ في الاعتبار الإعراب الذي أضافته السعودية خلال الفترة من ٨-٥ شباط/فبراير والتي تشكل منهجية شاملة للتصدي لظاهرة الإرهاب، ودعا إعلان الدوحة الدول التي تمتلك أسلحة نووية إلى الوفاء بالتزاماتها بصدق فيما يتعلق بنزع السلاح النووي، والتأكيد مجدداً على أن حظر الانتشار ونزع السلاح يمثلان أساسين لاقتافية حظر الانتشار النووي، التي يعتمد المجتمع الدولي في تطبيقها على الحفاظ على السلام والأمن والاستقرار بصورة دائمة، والإشارة في هذا الصدد، إلى أهمية التعاون بين الدول العربية ودول أمريكا الجنوبية في المحافل الدولية بالنسبة للخطايا المتعلقة بنزع السلاح، وأخيراً فقد عبر الإعلان عن الارتياح للتطورات الأخيرة في إضفاء الطابع المؤسسي على اتحاد دول أمريكا الجنوبية (يوناسيور)، الذي يعتبر فاعلاً مهماً في ساحة السياسة العربية، اللاتينية بعد موافقة نيجيا في إنشاء الدول على الاتفاقية التأسيسية للاتحاد، كما أكد ضرورة أن تولي الحكومات حماية لتعزير حقوق الإنسان وعدم قابليتها للجزئية بما يشكل محور النزالات الديمقراطية وعناصر رئيسية لبناء مجتمعات أكثر عدالة.

ورفع الحصار كي يتسنى إدخال المواد والخدمات الأساسية بشكل متواصل بهدف منع تدهور الأوضاع الإنسانية في الأراضي الفلسطينية وإعادة التأكيد على تطبيق اتفاقية جنيف الأربعة في الأراضي الفلسطينية المحتلة.

العراق وايران

ومن أجل بنود إعلان الدوحة التأكيد على احترام وحدة وسيادة العراق واستقلاله وعدم التدخل في شؤونه الداخلية واحترام إرادة الشعب العراقي في تقرير مستقبله بحرية والإدانة بشدة لكل أعمال الإرهاب والعنف التي تؤثّر خاصة على الشعب العراقي. وتأكيد الحاجة إلى تحقيق المسالحة الوطنية في العراق ودعم الجهود التي تتبناها الحكومة العراقية في هذا الصدد وفي تحقيق الأمن

ما يخص ديون العراق وتقديم المساعدات اللازمة لعملية إعادة بناء مؤسساته وبنيته التحتية خاصة بعدما شهده العراق من تقدم على الصعدين السياسي والأمني خصوصاً منذ تطبيق الخطة الأمنية والتقدم الحاصل في العملية الديمقراطية. وأعب الإعلان عن القلق الشديد بسبب العقوبات المفروضة من طرف واحد على سورية من الحكومة الأمريكية وإن قانون محاسبة سورية يتنكب مبادئ القانون الدولي ويشكل حرباً لمبادئ ميثاق الأمم المتحدة ويعتدل بذلك سابقة خطيرة في التعامل مع الدول المستقلة، والتأكيد على أن للفاعل وليس العزلة هي الطريقة الأكثر فاعلية لتعزير الحوار والتفاهم بين الدول وإن الإجراءات الإحاديّة الجانب المستوحاة من قانون محاسبة سورية تعطل عينا غير مبرر على الاقتصاد والشعب السوري.

ودعا إعلان الدوحة إيران لرد الإيجابي على مبادرة دولة الإمارات للتوصل إلى حل سلمي لقضية الجزر الثلاث وذلك عبر الحوار والمفاوضات المباشرة بما يتوافق مع ميثاق الأمم المتحدة ومبادئ القانون الدولي وتحفظت فنزويلا والإكوادور على هذه الفقرة.

العامّة لأزده المتحدة . خاصة قرارى مجلس الأمن رقم ١٩٦٧ لسنة ١٩٦٧ ورقم ٣٣٨ لسنة ١٩٧٣ فضلاً عن مرجعية مدريد ومبادرة السلام العربية التي أقرتها قمة بيروت في ٢٠٠٢ وادنتها قمة الرياض في العام ٢٠٠٧ وقمة دمشق في ٢٠٠٨ التي تكفل تحقيق الأمن لجميع دول المنطقة، وإبراز أهمية التطبيق الكامل لخريطة الطريق والتأكيد على الحاجة لتحقيق الحقوق الوطنية المشروعة للشعب الفلسطيني وتفتيح قرار مجلس الأمن رقم ١٥١٥ لسنة ٢٠٠٢ وإنشاء الدولة الفلسطينية المستقلة على أساس حدود ١٩٦٧ تعيش جنباً إلى جنب مع دولة إسرائيل واتساح إسرائيل من كافة الأراضي العربية المحتلة حتى حدود ٤ يونيو ١٩٦٧ بما في ذلك الجولان وما تبقى من الأراضي اللبنانية، وإزالة المستوطنات ومن ضمنها مستوطنات القدس الشرقية والأخد في الاعتراف الرائي الاستشاري الذي أصدرته محكمة العدل الدولية بتاريخ ٩ يوليو ٢٠٠٤ بشأن العواقب القانونية لبناء الجدران الفاصل في الأراضي الفلسطينية، ومطالبة كافة الأطراف المعنية بالالتزام بهذا الرائي الاستشاري.

ونص الإعلان على احترام الشرعية الفلسطينية برئاسة الرئيس محمود عباس وتضمن جنوده مع كافة الأطراف الفلسطينية والعربية في مجال المسالحة الوطنية. والتأكيد على إنجاح الحوار الفلسطيني وأيضاً التعبير عن احترام المؤسسات الشرعية للمسلمة الوطنية الفلسطينية المنبثقة عن منظمة التحرير الفلسطينية بما في ذلك المجلس التشريعي المنتخب.

كما شدد الإعلان على ترمين الجهود التي بذلتها جمهورية مصر العربية للتوصل لوقف إطلاق النار في قطاع غزة والسعي لتحقيق المسالحة الفلسطينية وكذا الترحيب بنتائج مؤتمر شره الشيخ لمانحين الذي قامت به مصر والنرويج بهدف توفير التمويل اللازم لإعادة إعمار قطاع غزة واستئناف المساعدات الدولية للسلطة الفلسطينية والشعب الفلسطيني.

وشجب الإعلان العمليات العسكرية الإسرائيلية في قطاع غزة والتي نتج عنها آلاف الضحايا المدنيين الفلسطينيين وتدمير البنية التحتية وكذلك المؤسسات الخاصة والدمرة الدعوة إلى إعادة الفتح الفورى لكافة المعابر بين غزة وإسرائيل

